ISSN: 1815-6630

شراكة المجتمع المدني والديمقراطية في العراق

م.م. حيدر علي عبدالله الجشعمي
كلية الرافدين الجامعة – قسم القانون
ha198785@gmail.com
009647800777587

مستخلص البحث:

يُعدّ المجتمع المدني أحد مظاهر الديمقراطية الحديثة، ونتيجة من نتائجها، وعلامة من علامتها وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني، ذات تأثير كبير في المحيط السياسي لدولة ما، دلّ ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة، من ديمقراطية، في حين؛ إذا كانت هذه المؤسسات، تفتقد إلى التأثير الواضح في مجريات الحياة، السياسية والاجتماعية، للدولة، دلّ ذلك على مقدار ما تؤمن به هذه الدولة من حظّ قليل بالديمقراطية وأهلها ، ومن ثم فأن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطور ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت ، ويتأكد دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها علمياً من خلال الممارسة اليومية .

المقدمة:

ظهر مفهوم المجتمع المدني في أطار أفكار ورؤى بعض المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والتي تعتمد أفكارهم أساساً على إن الإنسان يستمد حقوقه من الطبيعة لا من قانون يضعه البشر وهذه الحقوق لصيقة به تثبت بمجرد ولادته . وان المجتمع المتكون من اتفاق المواطنين قد ارتأى طواعية الخروج من الحالة الطبيعية ليكون حكومة نتيجة عقد اجتماعي اختلفوا في تحديد أطرافه والمفهوم المستقر للمجتمع المدني يقوم على أساس انه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطياً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظم القيمة في المجتمع من ناحية ، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من جهة أخرى .

وبهذا المعنى فإن منظمات المجتمع المدني تساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها والياتها . فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبث الوعي فيه وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون يعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد عام 2003 ، والذي بدأ يعبر عن ذاته بمخرجات كان في مقدمتها احتلال العراق وفق قانون مجلس الامن ، انهمرت علينا مفاهيم لم نكن متحسبين لتداولها بسبب الكبت الذي تعرض له العراقيين بعد عام 2003 ولحد الان وهذه حقيقة موضوعية لا نختلف عليها، ولذلك كان لمفهوم المجتمع المدني صدى كبير داخل مؤسسات المجتمع العراقي وكافة اوساطه الاجتماعية ثم ان هذا المفهوم ارتبط بمفاهيم أخرى تمثل احد المطالب المهمة للمجتمع العراقي والحكومة الا وهو مفهوم الديمقراطية والحريات العامة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من اهمية الديمقراطية كنهج للدولة، اعتمده الخطاب السياسي للحكومة العراقية في بناء مؤسساتها، لا تعتبر نظاما سياسيا فقط، أنها تحيط بالحياة العامة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتتشكل بها المسارات الرئيسية للبناء الديمقراطي السليم للدولة. أن الديمقراطية السياسية لا تكون ذات اثر عملي، دون أن تكملها الملاحق المتممة لها ضمن المسارات الديمقراطية الأخرى، فإذا كانت الديمقراطية السياسية تتحقق من خلال أنشطة وفعاليات المؤسسة السياسية، التي تتشكل من الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية، فان المسارات الديمقراطية الأخرى ستضطلع بالدور الأكبر فيها، مكونات المجتمع المدني.

مشكلة البحث:

تتمحور أشكالية البحث الأساسية حول تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية ، ومدى تأثير الأول على الثاني والثاني على الأول؟ وتحديد طبيعة علاقة المشاركة بينهما؟ وتعزيز هذه العلاقة ؟ حيث أن العراق وتجربته الديمقراطية التي لم تحقق النجاح المطلوب الى يومنا هذا على الرغم من مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال في ألغاء وتعديل بعض مشاريع القوانين والتي ساهمت في العملية الديمقراطية رغم ضعفها.

فرضية البحث:

ان لعلاقة المجتمع المدني مع الديمقراطية علاقة طرديه تشاركية حيث ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في تأسيس الديمقراطية أبتداءً من الدستور وأنتهاءً بإلغاء وتعديل كثير من القوانين التشريعية في العراق مثل قانون الأحوال الشخصية الجعفري وغيرها، وكذلك ساهمت التجربة الديمقراطية في بناء الكثير من المؤسسات التي لم تكن موجودة في نظام ما قبل 2003 وإفساح المجال لها بشكل عملي ، ولكن ورغم كل ما تقدم نشهد أن هناك تلكؤ وضعف في كثير من أعمال تلك المؤسسات بسبب هيمنة الأحزاب السياسية علي العملية الديمقراطية في النظام السياسي.

منهجية البحث:

أستند الباحث لوصف العلاقة التشاركية بين المجتمع المدني والديمقراطية المنهج الوصفي لبيان وحل أشكالية البحث.

هيكلية البحث:

سنقسم هذا البحث إلى المطلبين ،ونخصص المطلب الأول لتحديد مفهوم المجتمع المدني ونبين في المطلب الثاني طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق ثم انهينا دراستنا بخاتمة تتضمن جوهر ما توصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات

المطلب الأول

مفهوم المجتمع المدني

ينبغي في البداية الإشارة الى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وناجز وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان،حتى تلك المفاهيم التي تبدو لنا كذلك. فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالاشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهتها. فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة وهو ابن فكر محدد أيضا. ومن ثم فإن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير أي لا يستل واحدها من الآخر بصورة منطقية ورياضية، ولكن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي. (1)

[1]. د. احمد فكاك احمد ، مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية والقانونية ، المجلد ، العدد 14، تكريت ، 2004، ص112.

يتعين علينا، إذن، ونحن نسعى لضبط اشكاليتنا، أن نقوم بتناول المفهوم من خلال تعريف المجتمع المدني ومعرفة وظائفه وهذا ما سنتناوله في النقاط الآتية :

اولاً : تعريف المجتمع المدني

يمكن القول عندما نتحدث عن المجتمع المدني " فقد يتبادر الى الذهن ذلك المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية، أي مجتمع علماني، ومن جهة ثانية مجتمع غير خاضع للسلطة العسكرية (المجتمع العسكري)، وثالثا مجتمع مستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة الدائمة. (1)

ونستطيع، أن نقول لا يمكن الارتكاز اليها كتعريف جامع، حيث يعرفه البعض بأن عبارة " المجتمع المدني " تعني ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له ، إن هذا التصور، المتطابق مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر، يتفق وأفكار معينة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني. وبحسب هذا الافق المعرفي فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك، بحسب القواعد التي اختطوها، والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها. (2)

ينبه التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الخطاب المعاصر، وخصوصا في الخطاب الثقافي العربي، الى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل المفهوم عبر«اعادة صياغة المفهوم وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، مما يستدعي رصد مكوناته المعرفية، والعودة الى الفضاء الزماني الذي شهد ولادته، ورسم الملامح العامة للتطورات والتمايزات التي طرأت عليه في سياق صعود اوروبا البرجوازية الصناعية باقتصادها وفلسفتها والحركات والثورات الاجتماعية التي ساهمت في تكريس قطعية متعددة الوجوه مع عالم العصور الوسطى..... التقاط الجوهري والدال في مسيرة تمتد ثلاثة قرون.... حيث تكون المفهوم في اطار الفلسفة الليبرالية ومفرداتها: الميثاق او العقد الاجتماعي، مقابل نظرية الحق الالهي للملوك ـ التعددية السياسية مقابل الحكم المطلق ـ الحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والرأي والمعتقد، مقابل حرية الأقلية الارستقراطية.... حق المواطنة تجاوزاً للانتماء الضيق: ديني، مذهبي، اثني، عرقي السيادة للشعب فصل السلطات.. الخ» . (3)

قبل التعرف منظور المجتمع المدني في اطار تاريخيته والتحولات التي شهدها فلسفياً وسياسياً كما تجلى وتم تداوله في الخطاب المعاصر، لابد من الانطلاق من تعريف اجرائي يهدف الى توضيح وضبط الاسس التي يقوم عليها، خصوصا وإن شيوع استخدامه قد زاد تشوشه واضطرابه وحجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري، وغيّب الى حد كبير امكانية تناوله النقدي. (4) فهناك من يعرّف المجتمع المدني على نحو اجرائي بأنه جملة " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغرض متعددة منها : أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الاحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي وفقا لاتجاهات اعضاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق

---

[1]. د. كوثر الربيعي ، المجتمع المدني في العراق (المفهوم والتطبيق) ، مجلة دراسات الدولية، العدد(27)، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد ، 2005، ص2.

[2]. د. حسن جاسم راشد الشمام ، ممارسة السياسة في المجتمع المدني (دراسة وصفية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني العراقي ، محافظة نينوى انموذجا) ، اطروحة دكتوراة صادرة عن كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 2007، ص29.

[3]. د. احمد فكاك احمد ، مصدر سابق، ص115.

[4]. د. احمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص20.

التنمية. وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية " . (1)

وإذا حللنا التعريف السابق الى مكوناته أمكننا أن نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني، بحسب وجهة النظر هذه، ينطوي على أربعة عناصر رئيسية :

- العنصر الاول يتمثل بفكرة " الطوعية "، أو على الاصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار. (2)

- أما العنصر الثاني فيشير الى فكرة " المؤسسية " التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون؛

- في حين يتعلق العنصر الثالث بـ " الغاية " و " الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات، والاهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير الى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين

- وأخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزأً من منظومة مفاهيميه أوسع تشتمل على مفاهيم مثل " الفردية، المواطنة، حقوق الانسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية .... الخ، ولعل من أهم الأشكاليات التي تواجه تعريف المجتمع المدني هو المؤسسة الدنية وما يصدر عنا من منظومة المجتمع المدني وهناك كثير من منظمات المجتمع المدني الخيرية ترجع الى تنظيمات دينية . (3)

أما عبد الغفار شكر فيعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة .....، أي بين مؤسسات القرابة (الاسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح اعضائها كالجمعيات الاهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات إجتماعيه للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والادارة السلمية للتنوع والاختلاف.(4)

وتأسيساً على ما تقدم يجد الباحث أن مفهوم المجتمع المدني قد تبلور على نحو مضطرد عبر الفترات التاريخية حتى وصل الى ما هو عليه اليوم ويمكن تعريفه بأنه (هو تعبير عن ما يهتم به أعضائه من افراد ومجاميع غير حكومية لا تتوخى الربح وتنشط في الحياة العامة بكافة وتحول التغير في كافة مجالاتها ويجب أن تكون مستقلة أستقلالاً سياسياً وعملها يكون دون تمييز بين فئات المواطنين على أساس سياسي أو عرقي أو ديني أو قبلي).

ثانياً : وظائف المجتمع المدني

إن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم ، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية ، ثقافة خلق المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل الديمقراطي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة ، والمجتمع المدني في ساحة صراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تهدف الى التبادل السلمي

---

[1]. د. كوثر الربيعي ، مصدر سابق ، ص8.

[2]. د. حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني، ورقة بحث قدمت الى ندوة بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص694.

[3]. د. مدحت محمد أبو نصر، إدارة منظمات المجتمع المدني ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2007، ص71.

[4]. د. حسن جاسم راشد ، مصدر سابق ، ص30.

للسلطة وتعميق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وفي هذا الإطار تبلورت خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي :

1.وظيفة تجميع المصالح:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذا المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية . (1)

2.وظيفة حسم وحل الصراعات:

حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل أغلب المشاكل الداخلية بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة ، وبذلك فان مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفير عليهم الجهد وتجنبهم كثيراً من المشاكل التي تترتب على العجز وحل ما ينشأ بينهم من مشاكل ودياً وتسهم في توطيد أسس التضامن الجماعي فيما بينهم .

3.زيادة الثروات وتحسين الأوضاع:

بمعنى القدرة على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية والتدريب المهني الذي تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات أعضاءها . (2)

4.إفراز القيادات الجديدة:

حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها . فهي تجذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية . وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسئوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء وقيادات الأحزاب السياسية وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة . (3)

5.إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي ، والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين ، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي ، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات . وهذه القيم هي في مجملها جوهر الديمقراطية . من هنا فان إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين

---

[1]. د. كريم أبو حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ، مجلة عالم الفكر ، المجلد (27) ، العدد (3) ، الكويت ، 1999، ص12.

[2]. د. احمد فكاك احمد ، مصدر سابق، ص118.

[3]. د. سامان محيي الدين محمد ، منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية الاجتماعية ، رسالة ماجستير صادرة عن كلية الآداب/ جامعة الموصل، 2009، ص56.

الأطراف ، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم.(1)

ومن ثم فان دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطور ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت ، ويتأكد دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها علمياً من خلال الممارسة اليومية . (2)إذا هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ إن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم . والإدارة السلمية للمنافسة والصراع هي جوهر مفهوم المجتمع المدني . وكل ما فعله أنصار مفهوم المجتمع المدني من المحدثين هو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة . (3)وهكذا فان الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع . ومن ثم هي من أفضل الأطر للقيام بدوها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية . ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات وروابط ومنظمات نسائية وشبابية . (4)

ثالثا : خصائص المجتمع المدني

أن المجتمع المدني يعني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الاولية مثل الاسرة أو العشيرة والطائفية والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مظاهر المجتمع المدني هي : (5)

النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والاسكانية، الجمعيات الاهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الاعمال، المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدينة مثل مركز حقوق الانسان والمنظمات الدفاعية الاخرى للمرأة والبيئة .... الخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الاعلام والنشر غير الحكومية، مراكز الابحاث والدراسات والجمعيات الثقافية ، في ضوء ما سبق يمكن تصور النموذج الاساسي لمجتمع مدني متطور كالتالي :

1. إن المجتمع المدني يضم مجموعة مؤسسات (وليس مجرد منظمات) تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، وكلما تطور دورها في عملية التغيير، اتسمت بمرونة اكبر في استجابتها للبنية الاجتماعية. (6)

---

[1]. د.كوثر الربيعي ، مصدر سابق ، ص12.

[2]. د.ثامر كامل محمد الخزرجي ، المجتمع المدني في الوطن العربي (نظريا واجرائياً) ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، العدد 10 ، بغداد ، 2008 ، ص39.

الثالثة، العدد 2008 ، 10 ، ص3

[3]. د. عبد الحسين شعبان ، المجتمع المدني هل هو قوة ثالثة ، مجلة الدراسات الدولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العدد 46 ، بغداد ، 2-1- ، ص13.

[4]. د. احمد شكري الصبيحي ، مصدر سابق، ص26.

[5]. د. حسن جاسم راشد الشمام ، مصدر سابق، ص35.

[6]. د. كريم أبو حلاوة ، مصدر سابق ، ص15.

2. إن المجتمع المدني المتطور القائم على فعل الطوعية والمبادرة والنزوع للعمل الطوعي – في إطار مشاركة منظمة – هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.
3. إن مؤسسات مجتمع مدني متطور تعني أن يتوافر لها وعي ورؤية، أو ما يمكن أن نطلق عليه موقف نقدي فهي تمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف، وهي مؤسسات لديها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، وتتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات، سواء على
مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
4. انها مؤسسات لا تتبنى فقط ما يعرف " بالدور الالحاقي " أي معالجة المشكلات بعد حدوثها وإنما تتجاوزه الى " دور توازني "يسعى الى تحقيق توازن المجتمع والاسهام في عملية التحول الاجتماعي.
5. أن يأخذ بالنظرة الكلية، بمعنى أن مشكلات المجتمع المحلي والمشكلات الوطنية تقع في كل مترابط مع المشكلات الاقليمية والدولية، ومؤسسات المجتمع المدني لها دور في كل من هذه المستويات. (1)

المطلب الثاني

شراكة المجتمع المدني والديمقراطية في العراق

ان الديمقراطية والمجتمع المدني يشتركان في علاقة تكاملية ذلك ان الديمقراطية هي السبيل لإنعاش مؤسسات المجتمع المدني ، مثلما المجتمع المدني هو الركيزة الأساسية لترسيخ التجربة الديمقراطية ' اذ ان هناك علاقة حتمية وجدلية بين المجتمع المدني والتطور الديموقراطي ولا سيما في مجال تبني مؤسسات المجتمع لعلاقات تقوم على تقديس حق الاختلاف في الآراء والمصالح المادية والمعنوية في داخل مؤسساتها وفيما يخص علاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة كذلك .(2).

ويصح القول ان الديمقراطية هي الوجه السياسي للمجتمع المدني فهي صيغة سلمية لادارة الاختلاف والتنافس والصراع وفقا للقواعد المتفق عليها مسبقاً من لدن كل الأطراف ، والى جانب ذلك فان مؤسسات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية سواء كانت جمعية خيرية او نادي رياضي او رابطة ثقافية او حزب سياسي او نقابة عمالية فانها تدرب أعضائها على الممارسات الخاصة بالديمقراطية في المجتمع الأكبر مثل الالتزام بشرط العضوية
وحقوقها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي والاستماع للرأي الأخر وعضوية اللجان والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات والقبول بالنتائج ، سواء كانت في مصلحة العضو او لم تكن، وبالإضافة الى ذلك فان مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني هي في واقع الحال جماعات مصالح تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى وعلى مواجهة الدولة ايضاً ملتزمة بالأسلوب السلمي لادارة الصراع والاختلاف ، وبهذا المعنى تغدو جزء لا يتجزأ من البناء الديمقراطي العام ان وجد فعلا وجزء لا يتجزأ من الشروط العامة لوجود مثل هذا النظام او إصلاحه او التمهيد لنشأته ان لم يكن موجود بالفعل.(3)
ان مأسسة المشاركة السياسية هي المتغير الجوهري الذي يمكن على أساسه تحديد النظام الديمقراطي وتميزه عن غيره من الأنظمة ومن دونه يمكن ان يختلط مع غيره من الانظمة ومن دونه يمكن ان يختلط مع غيره من الأنظمة وبخاصة تلك الأنظمة التي تبدو ديمقراطية في شكلها ومظهرها الخارجي وغير ديمقراطية في مضمونها وطبيعة ممارستها وهي النموذج الشائع في اغلب الدول النامية.(4)

---

[1]. د. ازهار محمد عيلان ، وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد ، العدد (2) ، بغداد ، 2004 ، ص42،
[2]. د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، بيروت ، 1997، ص 116،
[3]. د. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، 1995، ص 5 .
[4]. د. عبد الحسين شعبان ، مصدر سابق، ص16.

ان عملية بناء المؤسسات السياسية ترتبط بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من وراء بنائها فالمؤسسات ليست لها قيمة بحد ذاتها وانما تأتي قيمتها من الوظيفة الموكل لها إنجازها اذ لا توجد ثمة علاقة بين مسألة توظيف الظروف الملائمة لنظام ديمقراطي من عدمه وعملية بناء المؤسسات ، فلكل من الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية ومؤسساتها وقدراتها التي تستخدمها لتحقيق الأهداف التي تضعها النخب الحاكمة فهناك مؤسسات تعزز التطور الديمقراطي وتسمح بالمشاركة السياسية وهناك مؤسسات تعزز قدرات الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي والأقناع وربما الاكراه الايديولوجي وحشد المواطنين وتعبئتهم من دون مشاركة حقيقية من جانبهم فيكون التساؤل عن طبيعة الأيديولوجية التي تلتزم بها النخب الحاكمة والثقافة السياسية السائدة في المجتمع طبيعيا بصدد البحث عن الهدف الذي تبنى من اجله **المؤسسات :** وفي هذا المجال نحاول ان نحدد عدة نقاط تدور حول جوهر الديمقراطية ومضمونها :

1. الديمقراطية تعني احترام حقوق الانسان التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الأمم المتحدة كحق التعليم والعمل والصحة والرعاية الاجتماعية.(1)
2. الديمقراطية تعني التعددية السياسية فسيطرة الرأي الأوحد أصبحت تنطوي على خطورة التجمد وقتل الابداع ولم تعد مقبولة في ظروف الحياة الحديثة التي بلغت حد من التعقيد والتشابك لذا فان تعدد الآراء والاتجاهات والتصورات وتوفير المناخ الصحي بتفاعلاتها هو الضمان الأكبر للتجدد والصواب.(2)
3. الديمقراطية تعني امكان تداول السلطة شرعيا وسلميا فلا معنى للتعددية من دون توفر آليات سير شؤون المجتمع بحيث يحظى الاتجاه الذي يحوز الأغلبية بالسلطة بتنفيذ برنامج اكتسب التأييد والموافقة العامة فاستمرار السلطة بلا تغيير في ايدي طرف واحد مفسدة.

تجدر الإشارة الى ان من اهم مميزات الديمقراطية تتمثل بتوفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات او تصفيات وهناك بعض العوامل التي تساعد على خلق البيئة المناسبة لظهور الديمقراطية وتعزيز الحكم الديمقراطي ومنها وضع دستور ديمقراطي للدولة ، وان تكون الدولة قانونية بمعنى احترام سيادة القانون والمساواة القانونية واحترام حقوق الانسان ونشر التعليم واحترام حرية التعلم ، والسماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وممارسة الرقابة على أجهزة الحكم ، وإقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية او مذهبية ، وتأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين ، وخلق روح المواطنة والانتماء الى الدولة ونشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية ، على ان مفهوم الممارسة الديمقراطية لا يقتصر على علاقة الحاكم بالمحكوم بل يغطي سلوك المجتمع والمواطنين من خلال التنظيمات والتجمعات بالتالي ممارسة القوى السياسية لأدوارها وفي مقدمتها الأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات العلمية والأهلية ، معنى ذلك انه لا وجود للديمقراطية الحقيقية الا بوجود مؤسسات المجتمع المدني فكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياته وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم وهكذا تعمل مؤسسات المجتمع المدني كقنوات للمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ، مما يجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية فاذا كان النظام السلطوي يميل لان يستولي على دور مؤسسات المجتمع المدني واشغال محلها بنفسه في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية كمفتاح للهيمنة على المجتمع فمن غير المتصور قيام نظام ديمقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني ، بدورها الفاعل ولا يمكن لأركان العملية الديمقراطية ان تتكامل من دونها وبالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تنمو وتتطور وان تحصل على دورها الفعلي الا في ظل نظام

[1]. د. محمد عابد الجابري، مصدر سابق، ص 121.
[2]. د. حسن جاسم راشد ، مصدر سابق، ص35.

ديمقراطي.(1) يمر العراق حالياً بعمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت والصلة بين العمليتين قوية بل انهما اقرب الى ان تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر ، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور فانها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها الى توسيع دعائم المشاركة في الحكم ، بالإضافة الى ذلك فأن الدور الهام للمجتمع المدني يكمن في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهي من ثم افضل اطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على ممارساتها .(2)

يذهب احد الشراح الى انه يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع مالم تصبح منظمات المجتمع المدني ديموقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تتضمنه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية ، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر ، وهذا ما يحتاجه العراق حالياً بعد عقود من الاستبداد وغياب وتغييب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني والذي نتج عنه ضعف المشاركة السياسية وعدم ارتقاء الوعي الشعبي لدى المواطن العراقي بالديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة ، ذلك ان الديمقراطية لا ينتجها الا التطبيق الفعلي لها ، بمعنى ان الديمقراطية هي الطريق الى الديمقراطية ، وبهذا الشكل ترسو صيغة علاقة طرديه بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤداها متى ما ترسخت أسس الديمقراطية ، تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ، ومتى ما انحسرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني ، احدى علائم الديمقراطية البارزة فحسب وانما هي تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية ايضاً ، فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط بل ان الديمقراطية تتعزز بوجود مؤسسات المجتمع المدني ، ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تصوت الديمقراطية وتعمل على ترسيخها. (3) ولذلك فأنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تلعب دورا أساسيا في البناء الديمقراطي في العراق من خلال الأدوار الأساسية الآتية : أ. تعد مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية في العراق.

ب. الى جانب السلطات القضائية والدستورية، فأن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بتحديد وضبط واحتواء بعض التجاوزات التي يمكن ان تبرز من العملية الديمقراطية في العراق

ج. تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا في اغناء العملية الديمقراطية العراقية وتحافظ على تنوعها وتحد من نفوذ الحركات المتطرفة وتأثيرها التي تستغل مشاعر السكان البسطاء وخصوصا المشاعر العرقية والدينية لأهداف انتخابية.(4). لعل من نافلة القول وللإستفادة من الممارسات الدولية للعلاقة التشاركية بين المجتمع المدني والسياسيات الديمقراطية يمكن تقسيمها الى قسمين :

أولاً: التشارك ما قبل مرحلة الاستقرار التام

يمكن للمجتمع المدني أن يتدخل إصلاحياً في المراحل الأنتقالية أو ما قبل أستقرار النظام، وفي هذا المضمار نشهد بأن الدور المناط للمجتمع المدني كقوة فاعلة ضمن خارطة القوى المجتمعية ينقسم الى

[1]. د. سعد الدين إبراهيم ، مصدر سابق ، ص12.
[2]. د. كريم أبو حلاوة ، مصدر سابق ، ص23.
[3]. د. احمد فكاك احمد ، مصدر سابق ، ص18.
[4]. د. سعد الدين إبراهيم ، مصدر سابق، ص11.

مرحلتين: مرحلة الصراع السلبي ثم مرحلة تطوير النظام، حيث نشهد في الأولى ضعف النظام الديمقراطي وثقافته مما يحتاج الى مزيد من الدعم لتستقيم دورة السياسيات العامة فيه([1]).

ففي المرحلة الأولى نجد أن الحالة الفلسطينية (كمثال) شهدت أن كون المجتمع المدني قد سبق نشوؤه نشوء النظام السياسي هناك مما مكنه ، لأن يكون لاعباً قوياً في تشكيل النظام السياسي وقد أدى المجتمع المدني عدة أدوار خلال المرحلة المذكورة : منها الدور الإغاثي فضلاً عن نشر الوعي وبيان مخاطر النزاع والانقسام ([2]). حتى تبلور في المرحلة الثانية من مشاركته في تطوير النظام عبر مشاركات لبناء القدرات وحماية الفئات المهمشة (كالأقليات، والنساء، والشباب، وأصحاب الاحتياجات الخاصة) ومنها تجربة إقرار القوانين الخاصة بالمرأة في فلسطين حين نسج الأتحاد العام للمرأة التحالفات في تبني قوانين تستند الى المساواة وعدم التميز وحقوق الأنسان كقانون العمل رقم 7 لسنة 2000([3]).

ثانياً: التشارك في حالة النظم شبه المستقرة والمستقرة

نجد في هذه الحالة أن دور المجتمع المدني يتحول الى مرحلتين جديدتين هي مرحلة تنمية الثقافة ومرحلة المشاركة الفاعلة (الشراكة) حيث يمكن في الأولى رصد ومراقبة السلة السياسية والمؤسسات لضمان احترام القيم الديمقراطية مثل رصد أداء السلطات الثلاث أو الضغط والمناصرة لحث السلطات على تبني سياسات عامة مهمة وبالتالي قوانين تشريعية (ومن أهم الأمثلة على الشراكة بين المجتمع المدني والديمقراطية هو تأسيس الجمعية اللبنانية[(4*)] لأجل ديمقراطية الأنتخاب عام 1996 لتحقيق مجموعة أهداف منها: دراسة الأنظمة والقوانين وأقتراح سبل تعديلها، ترسيخ الثقافة الديمقراطية وأعلام المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، ولقد تطورت العلاقة بين الجمعية والمجلس الدستوري اللبناني ووزارة الداخلية من خلال مهنية عملها حتى أسفر الأمر الى نص المادة 20 من قانون الأنتخابات لسنة 2008 على حق منح مراقبة الأنتخابات في لبنان)[5]. وأما في المرحلة الثانية فالأمر يدخل ضمن المشاركة الفاعلة الديمقراطية في الحكم من خلال تمثيل مصالح المواطنين والتفاوض مع السلطات لتحقيقها (كمشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري في العراق لعام 2013 الذي طالبت به كثير من النخب السياسية في العراق ولكن مؤسسات المجتمع المدني ساهمت وبشكل كبير بإلغاء هذا المشروع والبقاء على قانون الأحوال الشخصية لعام 1959).

نستنتج مما تقدم ... أن هناك ثلاثة مصطلحات تشكل اركان مثلث فكري لا يمكن فصلها عن بعضها عن بعض لأي مجتمع ينشد التطور الحضاري في زماننا وهي : المجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية ، فالمجتمع المدني هو مجتمع المؤسسات الاهلية المرادفة للمؤسسات الرسمية، وتشمل الميادين السياسية والمهنية والثقافية والاجتماعية وحقوق الانسان هي : الحقوق الاساسية للانسان في التمتع بالعيش الكريم وضمان حريته وصيانة كرامته وتوفر العدالة في حصوله على حقوقه، وإن توفر هذه الحقوق من سمات المجتمعات المحضرة. أما الديمقراطية فهي : المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وقبول التعددية.

---

[1] . د.عماد صلاح الشيخ داود، شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسيات العامة، مجلة دراسات البيان، بغداد، العدد2، كانون الأول 2017، ص22.

[2] . د.عماد الشيخ داود، دور المجتمع المدني للمشاركة في سياسات العامة، بغداد، دار الخبرة، 2013، ص3.

[3] . د.عماد الشيخ داود، مصدر سبق ذكره، ص23.

*[4] بعد الأستقرار الذي حققه أتفاق الطائف 1989 بعد الحرب الأهلية.

[5] د.عماد الشيخ داود، المصدر نفسه، ص24

الخاتمة:

بعد الانتهاء من دراسة موضوع آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديموقراطية في العراق ، نورد اهم الاستنتاجات والتوصيات في النقاط الآتية :

اولاً : الاستنتاجات

1. نجد أن أغلب التعاريف التي ذكرت في البحث قد اتفقت أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملئ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.
2. تعرف الديمقراطية بانها نظام حكم ومنهج سلمي لأدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطية.
3. واجه مفهوم المجتمع المدني بعد سقوط النظام السياسي في العراق سنة 2003 صدى كبير داخل مؤسسات المجتمع العراقي وكافة اوساطه الاجتماعية حيث ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى تمثل احدى المطاليب المهمة للمجتمع العراقي والحكومة العراقية الا وهو مفهوم الديمقراطية والحريات العامة.
4. هناك بعض المعوقات التي تقف امام عملية التحول الديموقراطي أهمها ارتفاع نسبة الأمية التي تعد والتي تعد اكبر عائق لبناء مجتمع ديمقراطي ، فضلا عن مشكلة التعصب القبلي والطائفي والديني وسيادة الانتماءات الفرعية وتغليبها على حساب الانتماءات الوطنية وتردي الأوضاع الاقتصادية بفعل انتشار البطالة وترجي الأوضاع المعيشية لعدد كبير من المواطنين العراقيين ومعوقات امنية وفنية ومادية.

ثانياً : التوصيات

1. تأكيد السلوك الديمقراطي في نهج منظمات المجتمع المدني، بالتأكد من وجود آليات ضابطة لعملية انتخاب القيادات والإدارات فيها، و ممثليها في الفعاليات السياسية والاجتماعية العامة، لضمان النهج الديمقراطي السليم في انتخاب ممثلي الشعب، وإيصال الصوت الحقيقي للقاعدة الشعبية إلى مراكز القرار.
2. الاهتمام بتشريع قانون للمنظمات غير الحكومية، (إصدار أمر له قوة القانون) وفق الصلاحيات التشريعية للحكومة الانتقالية، ليحل محل القرار (45) الذي أصدرته سلطة الائتلاف، ينظم آلية تسجيل المنظمات وشروط اكتسابها الشرعية في العمل والنشاط العام ويحقق الموازنة بين منع التسيب في أنشطتها وعدم الوصاية عليها والموازنة بين التوسع الأفقي والحاجة الفعلية.
3. أن يجري تسجيل المنظمات غير الحكومية بجهة مركزية حكومية، (التخطيط حاليا)، مثل وزارة حقوق الإنسان، أو تكليف إحدى وزارات الدولة لهذا الواجب لتكون (وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني) كون وزارة التخطيط مهتمة بواجبات واسعة، لا تمنحها فسحة الاهتمام الكافي لهذا الموضوع.
4. يطلب من المنظمات عند تقديمها طلب التسجيل النظام أو البرنامج الداخلي للمنظمة ويشتمل على آلية انتخاب الأعضاء القياديين والهيئة الإدارية العليا في المنظمة، وسياق تنسيب ممثلي المنظمة إلى المجالس العامة، وتسمية الناطق الإعلامي لها.
5. يفرض حضور قاض مختص للأشراف على الممارسات الديمقراطية الانتخابية ويكون المرجع المعتمد لقانونية وشفافية الممارسة ونتائجها، وتضمين القانون المقترح آلية لهذا الأداء مع إمكانية للنقض والتميز لدى جهة قضائية محددة.

قائمة المصادر والمراجع

1. د. احمد فكاك احمد ، مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية والقانونية ، المجلد ، العدد 14، تكريت ، 2004.
2. د. كوثر الربيعي ، المجتمع المدني في العراق (المفهوم والتطبيق) ، مجلة دراسات الدولية، العدد(27)، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد ، 2005.
3. د. حسن جاسم راشد الشمام ، ممارسة السياسة في المجتمع المدني (دراسة وصفية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني العراقي ، محافظة نينوىانموذجا) ، اطروحة دكتوراة صادرة عن كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 2007.
4. د. احمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .
5. د. حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني، ورقة بحث قدمت الى ندوة بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 .
6. د. مدحت محمد أبو نصر، إدارة منظمات المجتمع المدني ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2007.
7. د. كريم أبو حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ، مجلة عالم الفكر ، المجلد (27) ، العدد (3) ، الكويت ، 1999.
8. د. سامان محيي الدين محمد ، منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية الاجتماعية ، رسالة ماجستير صادرة عن كلية الآداب/ جامعة الموصل، 2009.
9. د. ثامر كامل محمد الخزرجي ، المجتمع المدني في الوطن العربي (نظريا واجرائياً) ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، العدد 10 ، بغداد ، 2008
10. د. عبد الحسين شعبان ، المجتمع المدني هل هو قوة ثالثة ، مجلة الدراسات الدولية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العدد 46 ، بغداد ، 2012
11. د. ازهار محمد عيلان ، وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد ، العدد (2) ، بغداد ، 2004 .
12. د. محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الانسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، بيروت ، 1997.
13. د.عماد صلاح الشيخ داود، شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسيات العامة، مجلة دراسات البيان، بغداد، العدد2، كانون الأول 2017.
14. د.عماد الشيخ داود، دور المجتمع المدني للمشاركة في سياسات العامة، بغداد، دار الخبرة، 2013،.